

الأحزاب السياسية وإشكالية التمثيل السياسي في الجزائر

الباحث :محمد العفاني / د :عبد العزيز بن طرمول

جامعة وهران 2

ملخص

بعد أن أصبحت الأحزاب السياسية مؤشراً أساسياً داخل العملية السياسية الديمقراطية ، ومعياراً مهماً لقياس درجتها ومساهمتها في البناء المؤسسي ، فإن الاهتمام بها ودراستها ومقارنتها أصبح عاملاً مهماً أكاديمياً وعملياً لتقييم الحصيلة وبناء التوقعات بما يليق . فلا يمكن اليوم تطوير وتنمية العمل والاداء السياسي في غياب احزاب وفعاليات قادرة على تحمل مسؤوليتها لقيادة الدولة والمجتمع وطرح البديل المناسب لحل المشاكل بمختلف انواعها وكذا تنشئة مجتمع مدني مرافق ومساعد على انتاج مواطنة بكل المعايير.

فالديمقراطيات الناشئة والطموحة خاصة بدول العالم الثالث والجنوب تصادفها مشاكل عديدة وعراقيل من اجل اثبات وجودها وحتميتها في المشاركة في الحكم .ان تجربتها القصيرة التي ساعدتها ظروف خاصة مثلما هو الحال بالمنطقة العربية مع رياح الربيع العربي لا تزال تواجه تحديات وصعوبات في بناء ذاتها واثبات شرعيتها .كثيرة هي المتغيرات التي ظهرت في المدة الاخيرة سمحت للتجربة الديمقراطية الناشئة في كثير من الدول ومنها الجزائر من اظهار بعض بصيص الامل من خلال حرية التعبير وظهور جمعيات مختلفة الاتجاهات اضافة الى الحركية الاجتماعية والسياسية والثقافية التي تبعت التفاعل الكلي والجزئي للمجتمع . فسوسيولوجية الاحزاب كتخصص محدد للوجود الحزبي وتنظيمه وتفاعله وبناء وجوده يؤكد لنا ان التجربة التعددية الحزبية بالمنطقة العربية وخاصة بالجزائر هي في بدايتها وتحتاج الى كثير من الاهتمام والرعاية بتوفير الضمانات الدستورية والقانونية من اجل تاسيس فضاء حزبي متعدد واعد.

الكلمات المفتاحية: الأحزاب السياسية – الوظائف السوسيوحزبية – الصراعات
التنظيمية – القدرة الوظيفية – التمثيل السياسي.

Résumé

Après que les partis politiques soient devenus un indicateur essentiel dans le processus politique démocratique elle est devenue un critère important pour mesurer le degré et la contribution au renforcement des institutions.

L'intention, et l'étude et l'approche sont devenues un outil académique important et pratique pour évaluer les résultats et créer les attentes,

Il n'est pas possible aujourd'hui de développer le travail et la performance politique en l'absence de partis et d'acteurs capables d'assumer la responsabilité de diriger l'État et la société et de proposer l'alternative appropriée pour résoudre des problèmes de toutes sortes, ainsi que pour la création de la société civile et la citoyenneté. selon toutes les normes Les démocraties émergentes et ambitieuses, en particulier celles du Tiers Monde et du Sud, sont confrontées à de nombreux problèmes et obstacles pour prouver leur existence et leur impératif de participer à la gouvernance. Sa courte expérience, aidée par des circonstances spéciales, telles que la région arabe aux prises avec le printemps arabe, continue de se heurter à des difficultés pour se construire et prouver sa légitimité.

Beaucoup de variables apparues récemment ont permis à l'expérience démocratique émergente dans de nombreux pays, y compris l'Algérie, de montrer une lueur d'espoir à travers la liberté d'expression et l'émergence d'associations de tendances différentes en plus de la mobilité sociale, politique et culturelle qui a suivi l'interaction totale et partielle de la société. La sociologie des partis en tant que spécialité spécifique de l'existence, de l'organisation, de l'interaction et de la construction des partis nous confirme que l'expérience du multipartisme dans la région arabe, en particulier en Algérie, est à ses débuts et nécessite beaucoup d'attention et de

soin en fournissant des garanties constitutionnelles et juridiques pour la création d'un espace prometteur multipartite..

Mots-clés: partis politiques - fonctions sociologiques et partisans - conflits organisationnels - capacité fonctionnelle - représentation politique.

مقدمة

تعتبر الأحزاب السياسية مكونا أساسيا في البناء الديمقراطي والتفاعل السياسي، ومن خلالها يمكن العمل أكثر لبعث وترقية المسار الديمقراطي. فبنية الأحزاب السياسية و واقعها التنظيمي ودورها في الحياة السياسية والاجتماعية يفسر طبيعة النظام السياسي في الدولة، الذي لا يمكن أداء مهامه بجدية من دون الوجود الحزبي بإعتباره يمثل الإرادة الشعبية في ممارسة الحكم، وبالمقابل لا يمكنه أن يعمل بفعالية وقدرة من اجل التجاوب مع الفضاء الاجتماعي الذي يمثل.

فالكلام عن الأحزاب السياسية ودورها في العملية الديمقراطية يبدو ذو أهمية وحتمية خاصة مع الانفتاح والتأكيد على التعددية بمختلف مصادرها. إلا أن الحديث عن طبيعة الحزب وبنائه التنظيمي ودرجة إنضباط أعضائه، وقوة تماسكه، وحجم تواصله مع القواعد الاجتماعية، ومدى إنخراطه في اللعبة السياسية، يبدو أكثر أهمية، حيث أثبتت التجارب الحزبية في الديمقراطيات الناشئة أن ضعف الأحزاب السياسية يؤثر بصفة مباشرة على عملية التنمية السياسية والتحول الديمقراطي، الأمر الذي ينعكس سلباً على التمثيل السياسي للجماهير الشعبية.

ومن هنا تلعب الكفاءة الوظيفية للأحزاب السياسية دوراً محورياً في التجذر الاجتماعي للحزب، من اجل ترقية العلاقة بين المواطن والحكومة واداء، الوظائف السياسية والاجتماعية المؤكدة من خلال المهام الحزبية المحددة ببرامجها التي تعمل على تأطير البنى الاجتماعية وجعلها أكثر إنتظاماً، وتتيح لها فرصة التعبير عن مطالبها. فالوظائف السوسيوحزبية تقع ضمن الإهتمامات الرئيسية للحزب بإعتبارها المحرك الأساسي لوصول الحزب إلى السلطة، وهذا ما جعل الأدبيات المتخصصة في دراسة الأحزاب السياسية مثل دراسة (جيوفاني سارتوري Giovanni Sartori) تركز على

وظائف الأحزاب السياسية ودورها في ترقية العلاقة بين الحاكم والمحكوم، وكذلك دراسة (بيبا نوريس PippaNoriss) الذي يشير إلى البناء الداخلي للحزب ودوره في رفع القدرة التواصلية مع أفراد المجتمع.

إلا أن الكثير من الأحزاب السياسية تعاني من أزمة أداء وظيفي، أفقدتها رصيدها السياسي والإجتماعي، و وضعتها في موقع معزول عن المجتمع وأكثر تبعية للحكومة، الأمر الذي خلق سلوكيات تضر بالممارسة الديمقراطية، كالبزونية السياسية و التجول الحزبي وديمقراطية الواجهة وديكتاتورية الحزب الحاكم.

فالجزائر رغم أنها عرفت التعددية الحزبية منذ ربع قرن إلا أنها لا زالت تنقصها الفعالية وتطوير الاداء الحزبي مما جعلها تعاني و تعيش على وقع الصراعات الداخلية والتصدعات مما ادى الى ظهور انشقاقات داخلها.

ومع انفتاح النظام السياسي ومنح الاعتماد لأحزاب سياسية جديدة إلا أن غياب التجربة في ممارسة العمل الحزبي والافتقار إلى قيادات قادرة ، كل هذا لم يساعد على ظهور أحزاب بإمكانها طرح البديل القادر على المنافسة.

ومن هذا المنطلق جاءت هذه الورقة لتفسر ظاهرة الانحلال السياسي لدى الأحزاب السياسية والضعف الوظيفي لهذه الأحزاب، ومدى إنعكاساته على التمثيل السياسي لمصالح المواطنين.

وعليه يمكن طرح التساؤل التالي: إلى أي مدى يؤثر الضعف المؤسسي على الأداء الوظيفي للأحزاب السياسية؟ وكيف ينعكس ذلك على التمثيل السياسي لمصالح المواطنين؟

وللإجابة على هذا التساؤل يمكن صياغة الفرضيات التالية:

1-تمثل الأحزاب مؤسسات سياسية تمارس وظائف إجتماعية وسياسية تعمل بموجبها على ترقية الحياة السياسية داخل الدولة، وتشكل حلقة وصل بين المواطن والحكومة من خلال الوظائف السياسية السوسيوحزبية.

2-يؤثر ضعف البناء التنظيمي الداخلي للحزب على تماسكه السياسي وقدرته على التكيف الوظيفي إجتماعياً وسياسياً، وهو ما ينعكس على قدرة الحزب في جودة التمثيل السياسي.

المحور الأول- الأحزاب السياسية: المفهوم والوظائف.

أولاً- التطور التاريخي لمفهوم الأحزاب السياسية:

إن المدارس المختصة في دراسة الأحزاب السياسية وجدت صعوبة في وضع مفهوم دقيق للحزب السياسي، فالتعريف القديم للحزب ظهر مع بداية القرن التاسع عشر، والذي يرى أن الحزب السياسي هو تنظيم يسعى إلى الفوز في المنافسة الإنتخابية، مع تنظيم مشابه له أو أكثر(1) إلا أن هذا التعريف التقليدي للحزب لا يراعي الخصوصيات الحزبية كالأيدولوجية والتنظيم والوظائف والمصلحة وغيرها مما يجعل الحزب مشابه لأي تنظيم سياسي، ونجد كذلك تعريف (إدموند بارك Edmund Burke) عام 1770، حيث يرى أن الحزب هو جماعة من الأفراد متحدين يعملون على نحو متضامن وفقاً للمبادئ والأفكار الأساسية المتفق عليها لترقية المصلحة الوطنية.(2)

أما التعريفات التي جاءت في أواسط القرن التاسع عشر، فركزت على الطابع الأيدولوجي ثم جاءت الأدبيات التي تركز على الطابع التنظيمي- الوظيفي- للحزب، وهذا ما جعل تعريف الحزب السياسي يختلف من باحث إلى آخر، إلا أنه يمكن حصره في هاذين الإتجاهين

ساد الإتجاه الأول مع بداية الخمسينات من القرن الماضي، وهي المرحلة التي إشتد فيها الصراع الأيدولوجي داخل الدولة الواحدة وفيما بين الدول (الأيدولوجية الرأسمالية والأيدولوجية الاشتراكية)، بالإضافة إلى ظهور الأحزاب القومية، وجاء تعريف الحزب السياسي وفقاً لهذا الاتجاه بأنه منظمة تضم مجموعة من الأفراد يعتنقون أفكاراً واحدة يسعون للوصول إلى السلطة.(3)

أما المنظور التنظيمي للأحزاب السياسية فيرى الحزب بمثابة مؤسسة، تحتوي على مجموعة من الأجهزة وتقوم بمجموعة من الوظائف، وهذا ما ركزت عليه مختلف الأدبيات الحديثة، وهي التعريفات التي جاء بها (موريس دوفرليه Maurice Duverger، جوزيف لابلومبارا Joseph Lapalombara، مايرو وينر Mayron weiner، جيوفاني سارتوري Giovanni Sartori، وشومبيتر Schumpeter). حيث أعطى لابلومبارا أهمية بالغة للجانب التنظيمي للحزب والأدوار التي يقوم بها، وعرف الحزب على أنه منظمة تحتوي على وحدات محلية تضم مجموعة من الأفراد تقوم بالتجنيد لتعبئة الجماهير على المستويين المحلي والمركزي في الإنتخابات ضمن عمل طوعي بغية الوصول إلى السلطة أو المشاركة فيها، وهذا العمل والطموح يرتبط بتحقيق وصيانة المنفعة العامة لأفراد هذا التنظيم.(4)

أما أنتوني داونز Anthony Downs الذي ركز على البعد العقلاني للحزب، فقد جاء تعريفه على أن الحزب هو مجموعة من الفاعلين العقلانيين، تعمل في نظام لتحقيق الأهداف الأيديولوجية الخاصة بها (5)

ثانياً- وظائف الأحزاب السياسية: إن الأحزاب السياسية باعتبارها مؤسسة تعتبر هي الأخرى عن " نسق سوسيو- تقني مفتوح مسؤول عن تحويل المدخلات إلى مخرجات من خلال تفاعله الدائم مع بيئته الداخلية والخارجية"، فهذا يفرض على الحزب القيام بمجموعة من الوظائف الداخلية والخارجية حتى يتمكن من بناء رصيد سياسي واجتماعي يمكنه من الوصول إلى السلطة وتنفيذ برنامجه السياسي، كما أن الأحزاب السياسية من منطلق كونها وسيلة هامة للحوار والتواصل بين الحكومة والمواطن في الديمقراطيات الحديثة(8). فهذا يفرض عليها القيام بوظائف معينة حتى تتمكن من التجذر داخل المجتمع، خاصة وأن التحولات الاجتماعية التي فرضتها ثورة الإتصالات الحديثة تفرض على الأحزاب ضرورة التكيف المستمر مع المطالبات والمستجدات الاجتماعية. فالعلاقات السوسيوحزبية واجبة ومهمة لمراعاة المطالبات الحديثة والمتجددة للمجتمع خصوصاً مع التغير الهائل للقيم الاجتماعية،

والتحول من القيم المادية إلى القيم ما بعد المادية postmaterialists في ظل التغير الجيلي للمجتمع (مثل: البيئة، الجنسية، الاجهاض، الهوية...الخ) (9) وبناءً على هذا يمكن تحديد الوظائف الأساسية للأحزاب السياسية فيما يلي:

(دمج وتعبئة الجماهير، تجميع المصالح والتعبير عنها، تكوين الرأي العام السياسي، تجنيد القادة السياسيين في الحزب، تنظيم البرلمان والحكومة) (10)، إلا أن الوظائف التي طرحها الكاتب الإيطالي المختص في الأحزاب السياسية (جيوفاني سارتوري giovannisartori) تبقى مهمة للغاية والتي يمكن تحديدها في سبعة وظائف أساسية تعتبر ضرورية لنجاح الأحزاب السياسية وهي:

-تفعيل المشاركة: وتتمثل في تنشيط الناخبين للمشاركة في العملية الانتخابية، حيث يشعر الناخب من خلالها برغبة عارمة في هذه العملية وكأنه سيحصل على مقابل (11) (نظرية الخيار العقلاني*).

-الدعاية الانتخابية: تتعلق هذه الوظيفة بتجنيد الحزب لأعضاء يقومون بصناعة الرأي (12) "opinion – maker"، حيث يقترح الحزب منظمين للولاء والمناصرة الانتخابية، وتتجلى هذه الوظيفة في ثلاثة مظاهر: التنشيط، التعميق، والتحويل.

-خلق التكامل: تعتبر هذه الوظيفة مهمة جداً نظراً لدورها في حفظ التماسك الوظيفي (cohesive function) للحزب، ولها ثلاثة مدلولات قاعدية، وهي:

الاندماج الوطني: حيث تبقى هذه الغاية النقطة المهمة في عملية البناء الوطني.

الاندماج السياسي: مرتبطة مباشرة بعملية بناء الأمة أي بإمكانيته أن يحقق توافق المجموع الاجتماعي حول المشروع السياسي.

الاندماج الاجتماعي: وهو ثمرة ناتجة عن الكفاءة في إدارة التصدعات الاجتماعية socialcleavages، وحفظ توازن وتناسق المخرجات الرمزية (13).

تعتبر هذه الوظيفة مهمة جداً لأي مؤسسة سياسية سواء كانت رسمية أو غير رسمية فالتوافق حول المشروع الوطني هو الحاضنة للعمل السياسي الذي تتم فيه المنافسة السياسية والحزبية لترقية الحياة الاجتماعية.

-تجميع المصالح والتعبير عنها (14) : إن الحزب السياسي بإعتباره حلقة وصل بين المجتمع وصانع القرار فلا بد أن يكون له حضور إجتماعي دائم وفعال عن طريق قواعده المحلية أو وكلائه المحليين وهذا من خلال إقامة علاقات نموذجية مع المكونات الاجتماعية لكي يستطلع حاجيات المواطنين ومشاكلهم ومتطلباتهم ومن ثم ينظمها في سياسات عامة، وبعدها إما يرفعها لصانع القرار أو يبني عليها برنامجها السياسي.

-حل الصراعات:أو ما يمكن تسميته بإدارة الصراع وهذه ليست لها علاقة بالصراعات الداخلية في الحزب بل على المستوى الاجتماعي التي يمكن التخفيف من حدها عن طريق وظيفة الاندماج، هذا على المستوى الاجتماعي أما على المستوى السياسي فيمكن حلها بوظيفة تجميع المصالح، أو وظيفة المصالحة (15).

-تجنيد الكوادر الحزبية: وهذا من خلال تجنيد قواعد الحزب على المستوى المركزي والمحلي لإنتخاب وتجديد إطرارات الحزب بطريقة ديمقراطية.

-صناعة السياسات: وهنا نشير إلى الحزب الذي يقود الحكومة، فينبغي للقيادة الحزبية على المستوى المركزي أن ترسم سياسة واضحة لا تختلف عن برنامج الحكومة تسير وفقها الهياكل المحلية للحزب وتعمل على جلب الدعم لها. (16)

ثالثاً - ضعف الأحزاب السياسية، المظاهر والأسباب:

إن فرضية ضعف الأحزاب السياسية Decline of Parties أثبتت صحتها في الديمقراطيات الناشئة، حيث عرفت العديد من الأحزاب السياسية إنهياراً حقيقياً من حيث الإنتماء والتعاطف الاجتماعي، والنشاط السياسي، والانضباط التنظيمي، فمن الأحزاب من قد تكون ناشطة في بداية نشأتها إلا أنها فيما بعد لا تستطيع التكيف مع المستجدات الاجتماعية والسياسية لتواكبها، وهذا نتيجة للطابع البنيوي

للحزب، ومدى قدرته على إضفاء تعديلات على مبادئه وقواعده الأساسية ليوأكب هذه التغيرات ويتمكن من إستيعابها، إلا أنه في المقابل توجد أحزاب تفتقد للمعايير المؤسساتية للتنظيم الحزبي، وهذا ما يجعلها غير قادرة على الدخول في المنافسات السياسية والحزبية التي يكون حُكمها النتائج الإنتخابية، وعدم القدرة على المنافسة هذه تجعلها تركز للتبعية المطلقة للسلطة السياسية وهذا بدوره يخلق ظاهرة الكوربوراتية (corporatstate) أو حتى الشمولية (totalitarianism)، وإما تبقى هذه الأحزاب موسمية لا تظهر إلا في الموسم الإنتخابية في مناطق ضيقة، ومنابر إعلامية محدودة، وخطاب سياسي هزيل، وبرنامج سياسي يفتقد لمقومات إدارة الدولة.

وتختلف درجات ضعف الأحزاب السياسية على إختلاف مظاهر هذا الضعف لتلتقي عند السبب المحوري وهو الهشاشة المؤسساتية للأحزاب وضعف الثقافة التنظيمية لمسيره، ويمكن تحديد مظاهر ضعف الأحزاب فيما يلي:

1- إنسحاب الجماهير (17): إن ظاهرة إنسحاب الجماهير لا تقتصر فقط على الحياة الحزبية، أي مدى إنتساب وتعاطف المواطنين مع الأحزاب، بل تتعداها إلى كل ما هو سياسي، وهذا قد ينتج عن طبيعة الموروث الحضاري لأفراد المجتمع، أو لطبيعة النظام السياسي في الدولة، إلا أن المسؤولية الأكبر تقع على عاتق الأحزاب السياسية التي بإمكانها تأطير الجماهير ودمجها في الحياة الحزبية وثقيفها سياسياً.

2- الانشقاقات الحزبية: إن ظاهرة الإنشقاقات الحزبية ناتجة عن التصدعات الداخلية للحزب، بسبب ضعف البناء التنظيمي، تضعف الثقافة السياسية للكوادر الحزبية، وغياب مظاهر الديمقراطية داخل الحزب وكذا ديكتاتورية القيادة، خصوصاً فيما يتعلق بإتخاذ القرارات المستقبلية للحزب ومدى مساندته أو معارضته لسياسات الحكومة، فكل هذا ناتج عن عدم تعميق الإجراءات القانونية والتنظيمية التي بإمكانها توضيح درجة التمايز البنوي والتخصص الوظيفي، وعدم التداخل في الصلاحيات، كما تنتج عن عدم ترسيخ روح الثقافة الديمقراطية للكوادر الحزبية.

3- الغياب السياسي: إن ظاهرة عدم المداومة السياسية وغياب الحضور الإجتماعي للأحزاب السياسية تعبر بحق عن الضعف البنوي structural لهذه

الأحزاب، وهذه الظاهرة معروفة عند الأحزاب الموسمية، والمركزية التي تنشط في العاصمة فقط وفي أوقات محدودة جداً، ومن أسباب هذه الظاهرة هو فقدان الكفاءة السياسية للإطارات الحزبية على المستويين المركزي والمحلي، وهذا راجع لعدم التنشئة السياسية لأعضاء الحزب.

المحور الثاني: تقييم التجربة الحزبية في الجزائر.

أولاً- الأحزاب السياسية الجزائرية من المنظور المؤسساتي:

لا يمكن تقييم التجربة الحزبية في الجزائر إلا من خلال التعرض لدرجة التنمية السياسية داخل البنى الحزبية، وهذا من خلال قياس درجة المؤسسة داخل الحزب، وفقاً للمعايير المؤسساتية التي جاء بها " صمويل هنتجتون" samuelHuntington، والتي يمكن تحديدها بإيجاز فيما يلي:

1-التكيف: وهو أهم معيار في المؤسسات السياسية الفاعلة، فبدونه لا يمكن أن تستمر المؤسسة في مواجهة التغيرات التي قد تطرأ عليها فجأة سواء كانت داخلية أم خارجية، وهذه القدرة تستند على معايير فرعية تكمن في العمر الزمني والجيلي للمؤسسات السياسية إضافة إلى القدرة على التجدد الوظيفي عبر المراحل الزمنية المتعاقبة .

2-التعقيد: ويعتقد "هنتجتون" أن كلما زاد التنظيم تعقيداً كلما ارتفع مستواه المؤسساتي، ويظهر التعقيد في تعدد الوحدات الفرعية للمؤسسات السياسية وتنوعها الوظيفي .

3-الإستقلالية: وتعني إستقلال المؤسسات السياسية عن تأثيرات خارجية، وكلما تمتعت المؤسسات بإستقلالية أكبر كلما أمكن وصفها بأنها ذات جودة مؤسساتية، وبالمقابل كلما كانت تابعة لتأثير جهة ما، أو خاضعة لنفوذ فئات إجتماعية عائلية، عشائرية، قبلية، كلما أمكن الحكم عليها بأنها تتجه إلى الانحلال السياسي .

4-التماسك: ويقصد به درجة الرضا والإتفاق بين أعضاء المؤسسة السياسية من خلال مدى شعور الأعضاء بالإنتماء للمؤسسة، ودرجة الخلافات والصراعات داخلها، وكيفية تسوية هذه الخلافات.(19)

و لتطبيق هذه المعايير المؤسساتية على الأحزاب السياسية الجزائرية تم إنتقاء حزبين يعتبران من أنشط الأحزاب على الساحة السياسية في الجزائر، خاصة وأن هاذين الحزبين خاضا تجربة التعددية منذ إنطلاقها، وهما "حزب جبهة التحرير الوطني، وحزب حركة مجتمع السلم" الأول ذو توجه قومي – وطني، أما الثاني ذو توجه إسلامي، ويتم تطبيق هاته المعايير على هاذين الحزبين إنطلاقاً من بداية التعددية الحزبية.

فالبندبة للمعيار الأول التكيف adaptation يمكن إعتبار حزب جبهة التحرير الوطني أنه أثبت جدارته من خلال التكيف مع العديد من الأزمات السياسية وتمكن من إستيعابها وأهم هذه الأزمات هي قدرة الحزب علي التكيف مع التعددية الحزبية، التي إنطلقت عام 1989، بعد أن ظل محتكراً للساحة السياسية منذ الإستقلال، والتي يمكن إعتبارها الأهم من حيث المعايير المؤسساتية، رغم أنه كاد أن يتعرض لهزيمة من طرف منافسه القوي (الجبهة الإسلامية للإنقاذ المنحلة) . أما من حيث التغير الجيلي فقد أخفق الحزب في تمرير مهمة المسؤولية من جيل الثورة إلى جيل الاستقلال. أما من حيث القدرة على التجدد الوظيفي منذ إنطلاق التعددية الحزبية لم يتمكن الحزب من تجديد وظائفه حتى التقليدية وأصبح كالمعتاد آلة سياسية في يد السلطة، وبناءً على هذا المؤشر يعتبر حزب جبهة التحرير الوطني أقل مؤسساتية ما دام أنه يمارس وظائف يراد له أن يمارسها، وهي خارج وظائف الأحزاب السياسية. أما بالنسبة لحركة مجتمع السلم، من خلال الإعتماد على معيار التكيف في الأخرى أثبتت قدرتها على التكيف مع الأزمة السياسية والأمنية التي عرفتھا البلاد، كما أنها لم تنجر إلى العنف، وإستطاعت أن تنخرط في العملية السياسية فيما بعد، وتشارك فيها. أما من حيث العمر الزمني فرغم أن الحزب حديث نسبياً إلا أنه تمكن من أن يشكل قواعد إجتماعية وسياسية هامة جداً ناشطة في المجال الإجتماعي

(الخيري)، كما أنه يضم بين ثناياه البرجوازية التقيية على حد تعبير جيل كيبال Gilles (20)Kepel التي إستطاعت أن تمزج بكفاءة بين إعتدالية مبادئها الإسلامية والمشروع الوطني للدولة. كما أن هذه البرجوازية التقيية تمكنت من أن تتجذر إجتماعياً من خلال العمل الخيري، حيث أن القواعد الأساسية لهذا الحزب من المعلمين والأساتذة الذين يتقنون قواعد بناء الوعاء الإنتخابي والتأثير في الرأي العام. أما من حيث التغير الجيلي رغم أن الحزب حديث إلى حد ما، إلا أنه يمكن الحكم عليه بأنه نجح في هذا المجال، فالحزب يسيره العديد من الإطارات العلمية الشابة، وبالتالي يمكن الحكم عليه أنه نجح في إسناد الوظائف القيادية للجيل الجديد واشراك المرأة بقوة . أما من خلال التجدد الوظيفي فقد أخفق الحزب في هذا المجال، ففي البداية إنخرط كلياً في اللعبة السياسية وتنعم بإغداقات السلطة، وفجأة أراد أن يتحول إلى معارض حامل لطموحات الجماهير السياسية.

أما من خلال تطبيق معيار التعقيد، فبالنسبة لحزب جبهة التحرير الوطني يعتبر أكثر كفاءة من خلال هذا المعيار، فهو موجود في جل بلديات الوطن، إلا أنه في المقابل يمكن القول أن هذا الحضور المحلي الكثيف في بعض المناطق يعتبر شكلياً فقط، فمثلاً لماذا لم يتدخل هذا الحزب ويقوم بوساطة لحل الخلافات المذهبية الدينية أو العروشية في بعض المناطق ك(أزمة الميزابيين في ولاية غرداية)، وبناءً على هذا يمكن القول أن الحزب غير فاعل وظيفياً في مثل هذه الأزمات التي من المفروض أن يكون أول المبادرين بحلها.

والأمر نفسه ينطبق على حركة مجتمع السلم، التي إستطاعت أن تتغلغل اجتماعياً من خلال تعاطف بعض منظمات المجتمع المدني معها (جمعية الإرشاد والإصلاح، الحركة الطلابية: الإتحاد الوطني الطلابي (حر).

أما فيما يتعلق بمعيار الإستقلالية فبالنسبة لحزب جبهة التحرير الوطني ، فمن خلال التصريحات لبعض المسؤولين السابقين حول حجم تدخل السلطة في نشاطاته وفعالياته يمكن الحكم على أنه يفتقد إلى الإستقلالية، خصوصاً فيما يتعلق بإسناد الوظائف القيادية داخل الحزب، بالإضافة إلى كون الحزب منذ أن

عرفت الجزائر التعددية ارتبط اكثر بالسلطة ، كما أن الحزب عبر تاريخه شهد كل مرة سيطرة مجموعات جهوية أو مالية داخله الأمر الذي جعله تابع لبرجوزية طفلية تسيره داخل الدولة مما أفقده إستقلاليته.

أما بالنسبة لحركة مجتمع السلم فمن خلال مواقفها السياسية الأخيرة ظهرت على أنها مستقلة تماماً عن إرادة السلطة الحاكمة، كما أنها من خلال التجربة الحضارية في تغيير القيادة عن طريق الانتخاب أضفى عليها الحزب الطابع الديمقراطي الذي يفتقده العديد من الأحزاب في الديمقراطيات الناشئة بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة. ومن خلال هذا يمكن أن نستنتج أن الحزب غير خاضع لتأثير إرادات خارجية سواء كانت من الحكومة أو من مجموعات المال أو جهات أخرى نافذة داخل الحزب.

أما فيما يتعلق بمعيار التماسك، والذي يمكن اعتباره أهم معيار كون كل المعايير الأخرى تتوقف على مدى نجاحه ، خصوصاً في مؤسسة كالحزب حيث التماسك شرط أساسي لاستمراره كتنظيم.

إن قياس هذا المعيار على حزب جبهة التحرير الوطني يُظهر أنه يعاني من أزمة نتيجة صراع الأجندة داخله عبر تاريخه في غياب فتح المجال لبناء اجيال حزبية جديدة مما تسبب في صراعات وانشقاقات خفية كان من الصعب الاعلان عنها او طرحها في الاجتماعات الرسمية . هذه الازواضع تسببت في ظهور سلوكات وحتى مواقف غاضبة من تصرفات مسؤولين عن الحزب في المكتب السياسي او اللجنة المركزية.

أما بالنسبة لحركة مجتمع السلم فهي الأخرى يمكن الحكم عليها بأنها تعاني من أزمة انحلال سياسي حقيقي، فالحزب لا يعاني صراع تنظيمي فحسب بل تصدع سياسي، وظهر هذا مع حادثة الإنشقاق الحزبي من طرف "عبد المجيد مناصرة" وتأسيسه لحزب جبهة التغيير، والأزمة السياسية التي عاشها الحزب بعد قراره الخروج من التحالف الرئاسي سنة 2011، وإنشقاق "عمار غول" وتأسيسه لحزب خاص به "تاج"، وما لحقه من نواب كانوا تابعين للحركة، وكذا الأعضاء في القواعد

المحلية للحزب. فقد شكلت هذه الحادثة أزمة بنيوية عميقة داخل الحزب نتيجة للأضرار الهيكلية التي لحقت به خصوصاً على المستوى المحلي، وتجلّى هذا مع نتائج الانتخابات التشريعية والمحلية، أما فيما يتعلق بحجم الخلافات وطرق تسويتها فقد أثبت هذه الحزب أن معيار التشاور السياسي ومبدأ الإنتخاب هو الأساس في مثل هذه المسائل، وظهر هذا في التجربة الحضرية لحركة مجتمع السلم في طريقة تغييرها للقيادة. أما على مستوى الانضباط الحزبي فقد بيّن الحزب أنه غير قادر على ضبط السلوك السياسي لإطاراته، وظهر هذا مع التجربة الأخيرة عندما قرر الحزب عدم المشاركة في الحكومة، إلا أن الوزير "مصطفى بن بادة" التابع لهذا الحزب بقي في الحكومة ولم يحال إلى مجلس الانضباط من طرف الحزب حتى غُير في التعديل الذي جرى في ماي 2014. ومنه يمكن الحكم على هذا الحزب بأنه يعيش أزمة بنيوية في هياكله التي بدورها سببت أزمة إنحلال سياسي داخل الحزب.

وبناءً على هاته المعايير يمكن الحكم على هاذين الحزبين وإن كانا يتمتعان بدرجة من المؤسساتية، وهذا من خلال تعدد هياكلهما على المستوى الوطني، والبنى المساندة لهما، إلا أنهما لا زالا يعانيان من عدم الجدية في التنظيم الداخلي للسلوك السياسي، وهذا نتيجة إفتقار القيادات الحزبية إلى الثقافة التنظيمية والقدرة على تعبئة الجماهير، والخبرة السياسية خصوصاً فيما يتعلق بحركة حماس.

ان التدخلات الخارجية بالنسبة لجهة التحرير الوطني، وفقدان حركة مجتمع السلم إلى الخبرة السياسية جعلهما يتعرضان إلى التصدع الذي بدوره أضعفهما وأصبح ينحوا إلى الانحلال السياسي أكثر منه إلى المؤسساتية السياسية، وكل هذا أثر على فعالية الحزبين خصوصاً فيما يتعلق بدورهما كحلقة وصل بين الحكومة والشعب، حيث صار حزب جهة التحرير الوطني آلة سياسية بيد السلطة، وحزب حركة مجتمع السلم في المعارضة الشكلية، ويلتقيان في كونهما بعيدين عن الجماهير الشعبية.

وبناءً على كون هذين الحزبين عينة من أنشط الأحزاب التي فاق عددها ستون حزباً، فيمكن الحكم على كل الأحزاب السياسية الجزائرية أنها تفتقر إلى المعايير

المؤسساتية التي تمكنها من الفعالية السياسية والإجتماعية وتزيد من حدة المنافسة الحزبية، وتعتبر الأحزاب السياسية الجزائرية كلها تعاني من مظاهر الضعف المؤسساتي منها (انشقاق حركة النهضة وما قام به عبد الله جاب الله من بناء أحزاب جديدة وهي حركة الإصلاح الوطني سنة 1999 وبعدها العدالة والتنمية سنة 2011، انشقاق كريم طابو عن جبهة القوى الاشتراكية، أزمة القيادة في حزب التجمع الوطني الديمقراطي التي تبعها الإستقالة الجبرية لأحمد أويحي 2014 ثم عودته سنة 2015، أزمة تغير القيادة في حزب العمال والجبهة الوطنية الجزائرية) إلا أن كل هذه الأحزاب سواء الجديدة أو المتفرعة عنها كلها تفتقر إلى الخبرة التنظيمية والجودة المؤسساتية، والثقافة السياسية الديمقراطية داخل البنى الحزبية، وتشارك هذه الأحزاب سواء المشاركة في السلطة أو المعارضة لها في العمل الموسمي فقط، فمثلاً لا تعمل أحزاب المصنفة في المعارضة على متابعة سياسات الحكومة وتحديد إخفاقاتها لتزيد من رصيدها السياسي وإثراء العملية السياسية داخل الدولة، وكذا ترقية المسار الديمقراطي.

أما الأحزاب الجديدة التي ظهرت بعد فتح الإعتمادات الحزبية في 2011، فيمكن تصنيفها ضمن الأحزاب المجهريّة، فهي غير متجذرة إجتماعياً ولا داخل البنى السياسية، ولا حتى من حيث نشاطاتها وبرامجها، وهذا ما جعلها مجرد وكالات إنتخابية تفتقر إلى المعايير الحزبية الحقيقية.

وبناءً على ما سبق يمكن اعتبار أن هذا الإنحلال المؤسساتي المختلف متفاوت بين البنى الحزبية في الجزائر، وعلى وإختلاف مظاهره، أثر بطريقة مباشرة على التجربة الحزبية الجزائرية وأفقدتها الدور الوظيفي للأحزاب السياسية في مختلف المجالات، وجعلها بعيدة عن مشاكل المجتمع، مما جعلها تمارس أدوار سياسية خارج الأدوار التاريخية للأحزاب التي عرفتها الديمقراطيات الغربية.

ثانياً – الأحزاب السياسية، النظام السياسي والمجتمع: تحليل أزمة التمثيل السياسي من المنظور الكوربوراتي:

إن دراسة مدى قوة العلاقة بين الأحزاب السياسية والمجتمع، يعود إلى مدى قوة تمثيل هذه الأحزاب لمصالح المجتمع عند صانع القرار، إلا أن طبيعة التمثيل هذه وقوتها تعود في حد ذاتها إلى طبيعة النظام السياسي في الدولة، وهذا من خلال درجة إنفتاحه على القوى الحزبية الفاعلة، ومدى إستجابته لها.

إلا أن علاقة النظام السياسي بالقوى الحزبية ترجع إلى مدى قوة هذه الأخيرة، حسب (جول ميجدال) joelmigdal، فقوة البنى الحزبية حسب ميجدال هي التي تفرض نمط العلاقة ودرجة الإستجابة بين النظام السياسي والمجتمع (21)، إلا أنه في ظل الهيمنة التاريخية للنظام السياسي على كل الفعاليات السياسية منذ الإستقلال في الجزائر فرض أمراً آخر على مستوى الساحة السياسية، كما أن السياق التاريخي الذي ظهرت فيه التعددية يجعل الأمر مختلف على ما يراه ميجدال migdal، خصوصاً في دولة يتحكم فيها الريع مثل الجزائر.

فالتعددية الحزبية في الجزائر لم تأت نتيجة إرادة سياسية للنظام الحاكم لدمقرطة (Democratisation) الحياة السياسية داخل البلاد، كما أنها لم تأت ثمرة نضال لقوى سياسية فاعلة في الساحة السياسية، بل جاءت هذه التعددية نتيجة ظروف إقتصادية وإجتماعية داخلية، مع تغيرات دولية فرضت هذا المسار، ورغم أن هذه التعددية إنفلتت من يد السلطة في البداية إلا أنها تمكنت في الأخير من هيكلة الحياة السياسية بجدية وفق ما تقتضيه ضرورات إستمرارها، وإحكام قبضتها على العملية السياسية ككل، ومن هنا يمكن تفسير ديناميكية العلاقة بين الأحزاب السياسية والنظام السياسي، التي بدورها فرضت نمط خاص من العلاقة بين الأحزاب السياسية والمجتمع.

إن طبيعة النظام السياسي الجزائري وعلاقته بالقوى السياسية بصفة عامة، والقوى الحزبية بصفة خاصة لا يمكن قراءته إلا من المنظور الكوربوراتي Corporatisme حسب نظرية فيليب شميتير PhilippeSchmitter، والذي

يرى أن الأنظمة السياسية في الديمقراطيات الناشئة في دول العالم الثالث تعمل على إنتهاج "نظام خاص لتمثيل المصالح تمتثل وتتنظم فيه وحدات تأسيسية في عدد قليل من الفئات المتميزة وظيفياً، والهيكلية تنظيمياً والإكراهية أو الإجبارية في الانتماء إليها، والمُعترف بها من قبل الدولة، بل قد تكون الدولة هي التي أنشأتها أصلاً، وتمنح هذه الوحدات حق إحتكار تمثيل الفئات المندرجة داخلها مقابل مشاركتهم في إختيار القادة وتنظيم المطالب والمساندة . (22)

إن هيكلة النظام السياسي الجزائري للساحة السياسية وفقاً لهذا النمط، وضخامة بيروقراطية الدولة، وهيمنتها على الموارد المالية الذي بدوره أفرز الدولة المشايعية، مع الاستسلام النسبي للمواطن على حد تعبير عبد الباقي الهرماسي، وكذا فقدان القوى الحزبية لقواعدها الإنتخابية فرض علاقة تبعية للبنى الحزبية للنظام الحاكم، وجعل هذه الأحزاب تقبل بالعرض السياسي الوحيد وفقاً للثنائية التي وضعها الدكتور محمد حشماوي، والتي وضع فيها بشرح كبير نمط هذه العلاقة، حيث قامت البنى الحزبية في البداية بالتمثيل السياسي والانخراط في العملية السياسية وفقاً لثنائيته على النمط التالي: {إنتصار ناقص = ربح / هزيمة نسبية = خطر} وقد بدت هذه المعادلة للقوى السياسية وفقاً لحشماوي أقل كلفة من الثنائية {إنتصار كامل مقابل هزيمة مطلقة} (23)، كما أنه بعد الهيمنة المطلقة للنظام السياسي على الساحة السياسية خلقت وضعاً آخرأ فرض معادلة جديدة لنمط العلاقة بين البنى الحزبية والنظام الحاكم جعلت الأحزاب السياسية أكثر خضوعاً لهذا النظام وفقاً للثنائية التالية، {هزيمة مطلقة = التهميش / هزيمة نسبية = ربح}، وقد وجدت هذه الأحزاب في الإمكانية السياسية المتاحة لها للتمثيل فرصة لربح شيء ما، ولو كان ذلك عبر عملية سياسية مبطولة المفعول، عوض تعريض نفسها إلى إحتمال عدم الفوز بأي شيء أو ربما إضاعة كل شيء (24)، وهذا ما يفسر المساندة غير المشروطة لأكبر الأحزاب السياسية للبرنامج السياسي لرئيس الدولة دون أدنى مناقشة.

إن الخضوع المطلق للقوى الحزبية، والحادثة النسبية للتعددية السياسية، وأثر الموروث الحضاري لأفراد المجتمع، مع هشاشة البنى الحزبية، واللاكفاءة في التواصل الاجتماعي، وعدم قدرتها على تفجير تناقضات النظام السياسي، كلها جعلت هذه الأحزاب في موقع ضعف في علاقتها بين المجتمع والنظام السياسي، وبالتالي ركنت إما كآلة سياسية للنظام السياسي وفق مقتضيات الضرورة، وإما لإكمال النصاب التعددي في البرلمان دون أن تؤثر على المسارات التي رسمها النظام الحاكم لنفسه وللمجتمع، وهذا ما جعل الأحزاب السياسية في الجزائر تفقد وظيفتها التاريخية كحلقة وصل بين الحاكم والمحكوم، وفقدت القدرة على الإنتصار التاريخي للمطالب الاجتماعية، بل بقيت تنشط في المركز على مستوى العاصمة، وعلى المستوى المحلي في المواسم الإنتخابية، عبر وكلاء إجتماعيين فاشلين، وبالتالي بقيت معزولة عن المشاكل التي يعانيها العمق الإجتماعي، مما جعل الجماهير الشعبية تنفر منها كليةً ومن كل ما هو سياسي.

إن تخارج البنى الاجتماعية وعدم اندماجها في البنى الحزبية يعود هو الآخر إلى ضعف هذه الأحزاب، وإرتباط التعددية الحزبية في ذهنية المواطن باللاأمن، والعسر الإقتصادي والإجتماعي، وإرتباط سايكولوجية المواطن بالزعيم المخلص والمخلص، وضعف المستوى التعليمي، ونقص التكوين السياسي، وتمازج الأبنية الاجتماعية، وكذا الخصوصية الحضارية، كلها أمور صعبت من اندماج المواطن في الحياة الحزبية، لذا كان لابد على الأحزاب السياسية منذ البداية أن تعمل على التنشئة السياسية والتثقيف السياسي للمواطنين، والعمل على دمجهم في الحياة الحزبية، قبل خوض معركتها السياسية مع النظام السياسي، الذي أثبت جديته في قدرته على التعبئة الجماهيرية لصالحه، وبالتالي انتصر على هذه القوى الحزبية ووظفها لصالحه بدرجات متفاوتة وعبر أوقات مختلفة، وتناوب مدروس بكفاءة، خصوصاً عند تكوينه لحكومات تضم وزراء من مشارب حزبية مختلفة، التي تضمن له ديمقراطية الواجهة التي يوظفها هي الأخرى داخلياً وخارجياً.

إن الضعف الهيكلي للأحزاب السياسية الجزائرية، والتصدعات التي تشهدها المرة بعد الأخرى، وضعف برامجها السياسية، وهلامية خطابها السياسي، قتل من فرص إحتوائها للجماهير الشعبية، فما نشهده اليوم في دينامية العلاقة بين السلطة والجماهير الشعبية، وفيما بين هذه الأخيرة والبنى الحزبية، هو كله لصالح النظام السياسي، الذي نجح في تكوين قناعة الجماهير الشعبية حول نظرته في إدارة الدولة والمجتمع، أي بأنه لا بديل عنه إلا اللأمن والفوضى السياسية.

إن إتساع الفجوة بين الجماهير الشعبية والقوى الحزبية وضع هذه الأخيرة في موضع الخيارات الصعبة، فإما الاندماج في اللعبة السياسية كزبون مخلص حيث لا إرادة لها في إدارتها، وإما اللجوء إلى المعارضة التي تعني التهميش لها من طرف النظام الحاكم، وحتى العمل على بعث النشاط الحزبي الجماهيري يعتبر هو الآخر صعب لكونه خاضع بداية لإرادة البيروقراطية الحكومية (إعتماد طلبات التجمهر)، إلا أن العمل خارج هذا الإطار يعني الإنتحار، ولكن ما العمل على حد تعبير لينين؟.

المحور الثالث - إستراتيجية تفعيل الأحزاب السياسية: نحو نموذج تنظيمي لبناء الأحزاب السياسية.

أولاً - تجويد البنيان التنظيمي لدى الأحزاب السياسية: بما أن كفاءة الهيكل التنظيمي للحزب السياسي لها أهمية بالغة في تحديد مدى كفاءة وفعالية الحزب السياسي فينبغي تحديدها ضمن مؤشرات محدودة يمكن من خلالها الحكم على كفاءة أي حزب سياسي، وهي:

1-اللامركزية الحزبية: حتى يكون الحزب السياسي متجذراً في العمق الإجتماعي عليه بناء قواعد محلية ليس في الدوائر الإنتخابية فحسب، بل يتعداها ليكون حاضراً بنوياً في مختلف الوحدات المحلية من جهة، وفي مختلف البنى الإجتماعية (في المجتمعات المتصدعة) من جهة أخرى، كبناء وساطات وعلاقات تمكن الحزب من النفوذ داخل هذه البنى، ويعطي لها فرصة التعبير عن قيمها ومصالحها داخل الحزب وفي المجالس المنتخبة، كما أنه ينبغي للحزب إعطاء صلاحيات واسعة

للقیادات المحلية في الحزب كإتاحة الفرصة للنقاشات الجادة داخل الفضاء الحزبي في المسائل المحلية وكذا المسائل التي تتعلق بالحزب كالخيارات السياسية الإستراتيجية التي تحدد مصير الحزب، فاللامركزية الحزبية وسيلة هامة لتوزيع السلطة بين المستويات المكونة للحزب مركزياً - جهوياً - محلياً، ولكن بالمقابل ينبغي ألا ننسى أنه في مثل هذه الحالات كثيراً ما تتضارب الآراء فيما بين المستويات ويحدث تناقض بين: المصالح والقيم الوطنية مع المصالح والقيم الجهوية والمحلية للحزب (25) خصوصاً فيما يتعلق بالمسألة الهوياتية، لذا ينبغي مراعاة الحد الأقصى للتوازن بين مختلف المستويات المحلية، الجهوية والمركزية، والنمط الجهوي- الإجتماعي في التمثيل. (26)

2-توضیح القواعد السياسية للحزب (27) : حيث يكون للحزب أولاً مبادئ وقواعد سياسية على شكل دليل حزبي تبنى عليه البرامج السياسية للحزب، ويتصرف كل الأعضاء في الحزب من القمة إلى القاعدة في كل منسجم وفقاً لهذه القواعد، هذا من المنظور الكلي، أما من حيث المنظور الجزئي ينبغي على القيادة الحزبية (الأمانة العامة، أوالمؤتمر الوطني، أوالمجلس العام...الخ) أن يتابع سياسة الحكومة ويصدر مواقفه سياسية منها، وأن يسجل موقفه من كل حادثة داخل الوطن وحتى فيما يتعلق بالسياسة الخارجية، بعيداً عن النزعة التبريرية عند الفشل، بالإضافة إلى وجوب إحترام أعضاء الحزب هذه القواعد والمواقف السياسية خصوصاً ممثلي الحزب في المجالس المنتخبة، أو في الحكومة إن وجدو.

3-الرقابة المالية وإجراءات مكافحة الفساد داخل الحزب: بما أن الحزب مؤسسة تضم مجموعة من الأفراد ذوي مسؤوليات مختلفة فلا بد للحزب أن يراعي مبادئ الشفافية والمسؤولية وقواعد المحاسبة، وينبغي أن يكون هذا على المستوى المركزي والمحلي، كما ينبغي على الحزب تأسيس لجان التسيير المالي تعمل على المستويين المركزي والمحلي (28) ،هذا من الناحية التنظيمية، أما من الناحية القيمية يلعب التكوين الذي يجب أن يقوم به الحزب دوراً أساسياً تجعل كل

الأعضاء ينبذون مثل هذه التصرفات التي من شأنها أن تضر بسمعته الحزب قبل شل قدرته الوظيفية.

4- الإتصال داخل وخارج الحزب: وتتمثل في كفاءة الحزب في القدرة على استخدام وسائل الاتصالات المختلفة فيما بين أعضاء الحزب وحتى مع الجماهير الانتخابية، كما تلعب أنماط الاتصال القائم داخل الحزب (أفقي أو عمودي) وعدد الوسطاء، دور بالغ الأهمية في تفعيل الاتصالات التي من شأنها أن تخلق الإنضباط والتناسق الوظيفي بين أعضاء الحزب (29) ، كما أن بناء الإعلام الجماهيري للحزب والذي يتضمن سوق الصحف ومجموع القراء وحجم استخدام الحزب لوسائل الإتصال السمعي البصري بالإضافة إلى الانترنت خاصة وسائل التواصل الاجتماعي والمجال الجغرافي الذي بإمكانه أن يغطيه (الوصول إلى الريف، استخدام اللهجات المحلية، التعدد اللغوي) كلها مؤشرات تعبر عن الكفاءة الوظيفية للحزب.

فحص اللجان

أعضاء الحزب

تحسين القائمة: إعادة قراءة وانتقاء المرشحين

التصنيف الأخير للمرشحين

تحديد قائمة المرشحين: على ان تكون مضاعفة لعدد المقاعد

إنتقاء الوكالات الحزبية

نموذج يوضح قنوات الإتصال للأحزاب السياسية

Pippa.Norris.Political Parties and Democracy in Theoretical and Practical Perspectives.NATIONAL DEMOCRATIC INSTITUTE FOR INTERNATIONAL AFFAIRS:Washington:2005.P5

ثانياً – ديمقراطية الحزب: بما أن الأحزاب السياسية تسعى جاهدة للعمل على تحقيق الرسوخ الديمقراطي لنظام الحكم، فعليها أولاً ترسيخ الثقافة الديمقراطية والتداول على السلطة وروح التشاور السياسي داخل الحزب، ولا تكتفي عند هذا الحد فقط بل تتبعها بإجراءات تنظيمية صارمة تحول دون النزوع السلطوي لأي

جهة داخل الحزب، فنجاح الحزب يقف على مدى نجاحه داخلياً في تكريس القواعد والإجراءات الديمقراطية وفقاً للخطوات التالية:

- 1- انتخاب القيادة الحزبية:
- 2- اختيار المرشحين للانتخابات:
- 3- تمثيل المكونات الاجتماعية داخل الحزب:

خاتمة:

وختاماً، يمكن القول أن أزمة التمثيل السياسي للأحزاب السياسية في الجزائر تعود إلى عوامل متعددة منها ما هو حضاري، ومنها ما يرجع إلى طبيعة النظام السياسي وللظروف التاريخية التي ولدت فيها هذه التعددية الساسية.

فعدم الإتفاق السياسي بين أعضاء المجموعة السياسية الواحدة داخل المبنى الحزبي يجعل من الحزب ينحو إلى الإنحلال والضعف وبالتالي يبقى مجرد وسيلة تؤدي أدواراً معينة أريد لها أدائها من قبل النظام الحاكم، وإلا ستبقى معزولة على الجبهتين السياسية والاجتماعية .

إن الضعف التنظيمي للأحزاب السياسية الجزائرية، والجنوح السلطوي لقياداتها وشح الخبرة السياسية لديها، كلها أمور ساهمت في إضعاف التجربة الحزبية في الجزائر، فرغم وجود التعدد الهائل للبني الحزبية فمنها ما هو متواجد بكثافة على مستوى الدوائر الإدارية للوطن والبقية تفتقد لهذا المكسب، إلا أنها تشترك في كونها أوعية فارغة من الأيديولوجية وتفتقر إلى البرامج السياسية الواقعية، والخطاب السياسي العقلاني، وكذا القدرة على التواصل الاجتماعي، فهذه العوامل كلها أفرزت ظاهرة الأحزاب الموسمية والغياب السياسي واللاحظور الاجتماعي، الأمر الذي خلق أزمة التمثيل السياسي لمصالح وطموحات الجماهير الشعبية عند صانع القرار، وهذا ما زاد من حدة النفور الاجتماعي وعزوف الجماهير عن الاهتمام بالنضال والانخراط بالأحزاب.

كما لا يمكن أن نتغاضى عن دور الأنظمة السياسية في الديمقراطيات الناشئة في العمل على إحتواء القوى الحزبية ودمجها طوعاً أو إكراهاً في العملية السياسية لشرعنة التوجه السياسي التعددي الذي بدوره أفرز ديمقراطية الواجهة، وأثر على نمو وإثراء التجربة الحزبية في هذه الدول، فالتعددية الحزبية كالتى عرفتها الجزائر رغم أن عمرها بلغ الربع قرن إلا أنها ما زالت ناقصة وتعبر عن تعددية شكلية تعاني من شلل شبه كلي. فالتعددية السياسية التي تأتي كمنحة من السلطة الحاكمة نتيجة لضرورات أو أزمات يعيشها النظام السياسي ، عادة ما تنكفى على نفسها بعد أن يتعافى النظام من هذه الأزمات، فيما أن هذه الأحزاب ولدت بإرادة من النظام فلا يمكن لها بأي حال من الأحوال أن تلعب خارج إرادته، وأي محاولة كهذه يكلفها التهميش والتفكيك السياسي.

وبناءً على هذا يمكن طرح التوصيات التالية:

1- على الأحزاب السياسية أن تعمل أكثر على ترقية السلوكيات والإجراءات الديمقراطية داخل الحزب، حيث لا يمكن لهذه الأحزاب أن تطالب النظام السياسي الحاكم بالممارسة الديمقراطية وهي تنتهج السلطوية المطلقة داخل المبنى الحزبي، هذا من جهة، ومن جهة ثانية فترسيخ الإجراءات الديمقراطية يصون الحزب من الخلافات والإنشقاقات التي تشل القدرة الوظيفية للحزب.

2- على الأحزاب السياسية أن تعمل أكثر على التثقيف السياسي لأعضاء الحزب، خصوصاً لقيادات الوكالات المحلية للحزب، التي تعتبر الركيزة الأساسية للحزب، كما ينبغي تكوين هذه الأعضاء على كيفية إستخدام الدعاية والتعبئة لصالح الحزب وسياساته.

3- على الأحزاب السياسية رسم سياسة تمكنهم من الحضور الإجتماعي الدائم على المستوى المركزي (الخرجات الإعلامية، المهرجانات، النشاطات الثقافية في المناسبات المختلفة، التظاهرات) ، وعلى المستوى المحلي من خلال العمل على تحريك الجماهير عن طريق التعميق والتجذير السياسي وطرح النقاش الجاد للقضايا الإجتماعية والسياسية وبلورة حلول لها ورفعها لصانع القرار.

4- على الأحزاب السياسية تكوين لجنة من إدارات حزبية ذوي كفاءات تعمل على متابعة سياسات الحكومة خطوة بخطوة ورصد أخطائها، والعمل على طرح السياسات البديلة لتصحيح الاختلالات وتكثيف الدعاية الإعلامية لها.

5- على الأحزاب السياسية أن تكون حاضرة في كل شيء يتعلق بالدولة، ومن هذا عليها أن تتدخل في كل الأزمات الإجتماعية والسياسية، وطرح نفسها كوسيط جاد لحل أي نزاع أو خلاف سياسي (بين مكون إجتماعي والدولة) أو إجتماعي (بين مكون إجتماعي وآخر) حتى يظهر الحزب بمثابة الجامع للمجموع الإجتماعي.

6 - العمل على تكثيف التشاور السياسي بين القيادات الحزبية على المستوى المركزي والمحلي فيما يتعلق بالقرارات الإستراتيجية للحزب، خصوصاً عندما يتعلق الأمر بمدى الإنخراط في العملية السياسية وتحديد الشروط اللازمة لهذا الإنخراط الذي يحدد توجه الحزب في المشاركة في العملية السياسية، والأمر نفسه فيما يتعلق بتكوين تكتلات المعارضة أو الإئتلاف الحكومي.

وصفوة القول، إذا سلمنا أن بناء الدولة يقتضي تضافر جهود المجموع الإجتماعي بين جميع المكونات الإجتماعية، فهذا لا يكون واقعياً إلا من خلال دمج هذه المكونات في بنى حزبية تتمتع بالمقومات المؤسسية وتعمل كل بنية على التمثيل الجيد والجاد لمصالح مكوناتها الإجتماعية، وهذا يستدعي التغيير العميق في ذهنية القيادات الحزبية، والإجراءات التنظيمية مع تغير القيم الإجتماعية التي هي أخرى خاضعة لقانون التغيير حسب ما أكدته السنن التاريخية.

وفي الأخير يمكن أن نختم هذا البحث بكلمة لـ "توماس جيفرسون" حيث يقول: ينبغي أن تتطور القوانين والمؤسسات مع تطور العقل البشري... فكلما ظهرت إكتشافات جديدة تكشفت حقائق جديدة للعيان، وتغيرت العادات وأنماط السلوك والآراء بتغير الأحوال والظروف، على المؤسسات أن تتقدم أيضاً وتجاري العصور، ... لكي لا يظل أفراد المجتمع المتحضر تحت حكم أسلافهم البرابرة."

قائمة المراجع

- 1- The social science Encyclopedia. (Adam Kuper and Jessica Kuper), Second Edition, USA, RoutledgeTaylor&FrancisGroup, London andNewYork, 2005.p 1009.
- 2-Encyclopedia of Government and Politics .(Mary Hawkes worth and Maurice Kogan), USA, Routledge, Taylor and Francis Group, 2002. P394.
- 3- Charles S. MackWhenPoliticalPartiesDieCopyright 2010 by Charles S. MackSanta Barbara, California p 19.
- 4 – LaPalombara Joseph, “Reflections on Political Parties and Political Development, Four Decade Later”, Party Politics, Vol.13, No.2, 2007, pp 143-144.
- 5 – HosseinAsayeshand AdlinaAbHalim.Political Parties: Extent and Nature.Journal of American Science, n 07. 2011. P375.
- 6 –Charles S. Mack.When Political Parties Die:A Cross-National Analysis of Disalignment and Realignment.Library of Congress Cataloging-in-Publication Data.Washington .2010. P19.
- 7 – ibid. p120.
- 8 - The Encyclopedia of political science . USA, Prepared with the assistance of the American Political Science Association. CQ (CongressionalQuarterly) Press, a divisionofSAGE,, Washington, DC. 2011.. P1185.
- 9 – ibid. P1186.
- 10 - PIPPA NORRIS.Political Parties and Democracy in Theoretical and Practical Perspectives.NATIONAL DEMOCRATIC INSTITUTE FOR INTERNATIONAL AFFAIRS:Washington:2005. P 04.
- 11 - Sartori, Giovanni.Party Types, Organisation and Functions. Columbia University, New York. P23.
- 12 – ibid. P23.
- 13 – ibid. P23.
- 14 – ibid. P24.
- 15 – ibid. P24.
- 16 – ibid. P24.

17 – Peter Mair. Democracy Beyond Parties.University of California, Irvine. 2005. P08.

18 – ibid. P12 – p14.

*تذهب نظرية الخيار العقلاني الى أن الافراد يتصرفون وفق سلوك عقلاني رشيد ضمن ثنائية (ربح /خسارة) وبالتالي ففي مثل الانتخابات تكون العملية كسوق سياسي ينتخب فيها المواطن الذي على من يراه يحقق له مصالح أكبر.

19-صمويل، هنتجتون، النظام السياسي لمجتمعات متغيرة، تر: سمية فلو عبود، بيروت: دار ساقى للنشر، 1993، ص ص24/23/19.

– 20نقلًا عن محمد، حشماوي، التمثيل السياسي في الجزائر: بين علاقات الزبونية والنهب 1997 – 2002، تر: محمد هناد، في مجلة الدراسات والنقد الاجتماعي، السياسة في ميزان الفكر النقدي، العدد 19، 2004، ص 15.

– 21عارف، محمد نصر، التوجهات المعاصرة في السياسة المقارنة: التحول من الدولة الى المجتمع ومن الثقافة الى السوق ، عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2006، ص 27.

– 22المرجع نفسه، ص 26.

– 23محمد، حشماوي، مرجع سابق، ص 24.

– 24المرجع نفسه، ص 24.

25 -Reuven y. Hazan and Gideon Rahat.Democracy within Parties:Candidate Selection Methods and Their Political Consequences.Oxford University Press.2010. p 171.

26 – ibid. P172.

27 - NATIONAL DEMOCRATIC INSTITUTE FOR INTERNATIONAL AFFAIRS: Manuel de Formation pour laDémocratie.Avril 2003. P05.

28 –ipid. P05

29 - Pippa. Norris. Op. cit. P4.

30 – Vincent Lemieux, Systèmes partisans et partis politiques.Québec : Les Presses de l'Université du Québec, 1985. P120.

31 –ibid. p120.